رأي القدس

سورية ومعارضاتها الداخلية والخارجية

■ تحتل سورية مكانة بارزة في برقيات وكالات الانباء العالمية ونشرات الاخبار في المحطات التلفزيونية الفضائية، وذلك عائد الى مجموعة من الاسباب، ابرزها قرب صدور تقرير المحقق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري، وتصاعد انشطة المعارضة للنظام في الخارج، وموجة الاعتقالات الداخلية التي تستهدف نشطاء المجتمع المدني.

الضغوط الامريكية على النظام في دمشق، التي تعاظمت قبل عام ونصف العام تقريبا، تراجعت حدتها في الاشهر القليلة الماضية، لدرجة ان البعض تصور ان العاصفة مرت بسلام، وان النظام خرج من عنق الزجاجة، وقد يكون هذا الكلام صحيحا جزئيا. ولكن المسألة مسألة اولويات، فالادارة الامريكية منشغلة حاليا بملفين اساسيين، هما ملف العراق حيث يواجه احتلالها ظروفا عصيبة، وملف ايران حيث ادى الصمود الايراني في مواجهة تسريبات الترهيب الى خلط الاوراق، واجبار البيت الابيض على التنازل عن مواقفه المتعنتة والتقدم بعرض للحوار مع طهران.

ما نريد ان نقوله هو ان الملف السوري لا يحتل حاليا مرتبة متقدمة على سلم الاولويات الامريكية، فطالما ان جبهة جنوب لبنان هادئة، وكذلك جبهة الجولان، ووجود حد ادنى من التعاون من قبل اجهزة الامن السورية لضبط الحدود ومنع تسلل المجاهدين الى العراق، فان التهدئة مطلوبة ولو مؤقتا. وليس هناك اي داع لاضافة صداع جديد الى ادارة امريكية تعاني من «ميغرين» مزمن هذه الايام، بسبب فشل حروبها في العراق وافغانستان وهبوط شعبيتها داخليا، وفي اوساط شعبها الى الحدود الدنيا غير المسبوقة.

واللافت ان المعارضة السورية الخارجية تحاول، ربما لقناعة ذاتية، او لايحاءات دولية، ملء الفراغ الاعلامي الحالي من خلال عقد مؤتمرها الاول في فندق الدورشستر الفاخر في قلب العاصمة البريطانية، واعلان تكوين جبهة الخلاص الوطني.

الجبهة الجديدة تضم قطبين رئيسيين، الاول هو قطب الاخوان المسلمين، وهو حزب له جذوره التاريخية في سورية، وقطب السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السابق الذي انشق على النظام مؤخرا، بعد ان تراجعت صلاحياته وحظوظه في الحكم، وتتمحور الى جانب هذين القطبين الكبيرين احزاب ومجموعات صغيرة، تبحث لها عن مكان على الخريطة السياسية السورية في الداخل او الخارج، او الاثنين معا.

البيان الختامي للاجتماع اللندني دعا فئات الشعب السوري، من اخوان وبعثيين وعلويين ومجتمع مدني الى الثورة ضد النظام «العائلي» واستبداله بنظام ديمقراطي، يعيد الى سورية مكانتها ويضع خطط تنمية توفر الوظائف للعاطلين عن العمل، وتنهض بالبلاد اقتصاديا.

الكلام جميل، ومصاغ بطريقة جذابة، ولكن ما هو موضع شك مدى استجابة المواطنين السوريين، بمختلف طوائفهم وميولهم السياسية والحزبية، لمثل هذا النداء الصادر اليهم من على بعد خمسة آلاف كيلومتر مربع، ومن العاصمة البريطانية على وجه التحديد.

سورية تقف على ابواب التغيير، لانها تحتاجه فعلا، ولكن لا النظام الحاكم يريده، ولا المعارضة الخارجية قادرة على فرضه، ولهذا تستمر البلاد في حال الجمود والتكلس التي تعيشها حاليا.

ما يشفع للنظام، انه ورغم خطاياه الكثيرة، القديم منها والمتجدد، ما زال يتمسك ببقايا ثوابت قومية، وما يشفع للمعارضة ان بعضها لم يتلوث بالفيروس الامريكي، وما زال يرفض ان يكون للرئيس بوش واجهزته الامنية دور ضد بلده، على غرار ما حدث في العراق.

الادارة الامريكية لم تعثر حتى الآن على «جلبي سوري» او «علاوي سوري» وكل الذين تقدموا لهذه الوظيفة لا يملكون المؤهلات ولا الدهاء السياسي، ولا الجذور في الداخل. ولكن ما هو مؤكد ان الوظيفة ما زالت شاغرة حتى الآن.

ما الذي سيؤدي إليه العرض الأورو ـ أمريكي الجديد لإيران؟

د. بشير موسى نافع *

■ توصل وزراء خارجية الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية في اجتماعهم بفيينا يوم الخميس الماضي إلى اتفاق طال انتظاره حول الموقف من الملف النووي الإيراني. تضمن الاتفاق مجموعة من السياسات التي تحدد طبيعة التعامل مع إيران خلال المرحلة القادمة. أول هذه السياسات هو إعلان الولايات المتحدة استعدادها التفاوض المباشر مع طهران، فيما يتعلق بالملف النووي فقط. وكانت واشنطن قد تعرضت لضغوط كبيرة من حلفائها الأوروبيين للانضمام إليهم في عملية التفاوض، بعد أن أظهر الإيرانيون مراراً عدم اطمئنانهم للوعود الأوروبية وتشكيكهم في قدرة الدول الأوروبية إلزام الولايات المتحدة بما يتم الاتفاق عليه. ولكن العرض الأمريكي بالتفاوض جاء مشروطاً بتعليق طهران جهود تخصيب اليورانيوم (وليس التخلي عنها نهائياً) والسماح لخبراء وكالة الطاقة النووية بالتفتيش على منشآت التخصيب. إلى جانب انضمام الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات، ثمة حزمة من الحوافز التي يمكن تصنيفها في باب الجزرة وأخرى من الإنذارات التي تصنف في باب العصا. على صعيد الحوافز، هناك وعود بتسهيلات تجارية، وتسهيلات تتعلق بنقل التكنولوجيا، إضافة إلى استعداد الأوروبيين تزويد إيران بمفاعل نووي للاستخدام السلمي يعمل بالماء الخفيف. أما حزمة التهديد، فتتعلق بالعمل على إصدار قرارات دولية تفرض عقوبات اقتصادية على إيران، والتلويح بهجمة أمريكية عسكرية. وكان من المفاجىء بعد يوم واحد من الاتفاق الأورو ـ أمريكي أن صرح وزير الخارجية الروسي معرباً عن أمله بإمكانية التوصل إلى حل مرض للملف النووي الإيراني، ومؤكداً على ان الدول الرئيسية في مجلس الأمن اتفقت أيضاً على استبعاد الخيار العسكري في التعامل مع إيران.

جاء الرد الإيراني الأول على العرض من الرئيس أحمدي نجاد، الذي قال ان بلاده ترفض أي صفقة لا تتضمن القبول بحق إيران في تخصيب اليورانيوم لأهداف سلمية. ثم صدر تصريح آخر من مصدر رسمي في طهران، مشيراً إلى ان الحكومة الإيرانية ستدرس العرض الأورو ـ أمريكي بجدية. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن قد قال ان أمام إيران أسابيع وليس شهوراً للرد. وفي تلميح إلى الطبيعة العاجلة للدبلوماسية الأورو ـ أمريكية، تقرر إيفاد مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي إلى طهران للتباحث حول العرض الجديد. فما الذي يعنيه العرض الأورو ـ أمريكي الأخير لإيران، وكيف ستقرأ طهران هذا العرض؟ وهل يتحرك الملف الإيراني النووي نحو حل ينقذ ماء وجه جميع الأطراف، أو أن العرض الجديد لن يؤدي إلا إلى إسراع الخطى نحو الحرب؟

ليس ثمة خلاف جوهري بين الأوروبيين والأمريكيين حول الهدف النهائي؛ كلاهما يريد منع إيران من الانضمام إلى النادي النووي، ليس فقط بمنعها من امتلاك السلاح النووي، بل أيضاً بمحاولة منعها من امتلاك الوسائل التي تؤهلها لتصنيع هذا السلاح في المستقبل. إعلان إيران البدء في تخصيب اليورانيوم، ومن ثم الإعلان لاحقاً عن القدرة على تصنيع أجهزة الطرد المركزي، كان تطوراً بارزاً بلاشك. وهناك من الأدلة ما يشير إلى ان القوى الغربية قد فوجئت بالإعلان الإيراني، على الأقل ذلك المتعلق بتصنيع أجهزة الطرد المركزي. فإن كان برنامج التخصيب الإيراني الحالي، القائم على عدد محدود من أجهزة الطرد المركزي، لا يؤهلها إلا لتوفير اليورانيوم للاستخدام السلمي، فإن إضافة مئات أخرى من أجهزة الطرد المركزي سيجعلها قادرة على التخصيب للاستخدام العسكري، إن قررت ذلك. بذلك دخل الملف النووي الإيراني مرحلة جديدة، لا يمكن للقوى الغربية تجاهل دلالاتها ولا معطياتها. ومن هنا جاء العرض الجديد مشفوعاً بطلب تعليق عملية التخصيب، لا التخلي عنها في شكل قاطع ونهائي كما كانت المطالب الغربية السابقة. فالجميع يدرك الآن أنه حتى لو دمرت المنشآت الإيرانية عن بكرة أبيها (وهي «لو» كبيرة بالتأكيد)، فإن المعرفة العلمية والتقنية لا يمكن تدميرها، وسيكون بإمكان إيران البدء من جديد في أي وقت أرادت. ثمة اعتراف أورو ـ أمريكي ضمني بأن السماح لإيران بدرجة ما من التخصيب (ربما عن طريق وسيط روسي) بات أمراً لا مفر منه.

من جهة أخرى، يزداد التورط الأنكلو ـ أمريكي في العراق تعقيداً، في الوقت الذي تفقد فيه الحرب أي دعم ذي قيمة في الرأيين العامين الأمريكي والبريطاني. وحتى في أوساط المعلقين الرئيسيين على جانبي الأطلسي، كما في الأوساط السياسية في لندن وواشنطن، ثمة توجه متصاعد للتعجيل بالانسحاب من العراق، حتى لو كان الثمن تقسيمه إلى ثلاث وحدات إثنية وطائفية. تشكيل الحكومة العراقية بعد معاناة سياسية طويلة في المنطقة الخضراء فشل في ترك الأثر السحري المنشود على الأوضاع، بينما فقدت العلمية السياسية حتى قوة الدفع المحدودة التي اكتسبتها أثناء الانتخابات الأخيرة. ولكن العقدة العراقية لا تقتصر على هذا التورط المتزايد. فقد اشتم معلقون أمريكيون في ما سمي بانتفاضة الجنرالات الأمريكيين المتقاعدين خلال الشهر الفائت ما يمكن أن يشير إلى موقف المؤسسة العسكرية الأمريكية من المخططات التي يجري إعدادها للهجوم على إيران. ما قاله الجنرالات المتقاعدون في تصريحاتهم ومقالات الرأي التي نشروها والمقابلات التي أجريت معهم ان الجيش لا يجب ان يحمل مسؤولية الفشل في العراق على أي نحو من الأنحاء، وان هذه المسؤولية تقع على عاتق القيادة السياسية في البنتاغون، بمن في ذلك وزير الدفاع ومجموعة المحافظين الجدد التي أحاطت به. أما ما لم يقله هؤلاء الجنرالات صراحة، ان الجيش الأمريكي لا يجب ان يزج به في حرب مع إيران، لا تعرف عواقبها وتكلفتها، بينما هو غارق في العراق في غمار حرب لا تعرف نهاية لها. إن كانت هذه القراءة صحيحة، فهذا ما يفسر انتصار ما يسمى أحياناً بالخط البراغماتي الذي تمثله وزيرة الخارجية الأمريكية على الخط الهجومي الإمبريالي الذي مثله نائب الرئيس ووزير الدفاع والمجموعات التي تحيط بهما داخل وخارج الإدارة.

بيد ان هناك عاملاً آخر لا يقل أهمية، ساهم في عودة الجانب الأورو ـ أمريكي إلى الساحة الدبلوماسية، يتعلق بالموقف الروسي ـ الصيني. فبالرغم من الضغوط الأمريكية المتصاعدة خلال الشهور القليلة الماضية، رفضت بكين وموسكو الموافقة على إصدار قرار من مجلس الأمن يتضمن التهديد باستخدام القوة، تصريحاً أو تلميحاً. تعلن كل من الصين وروسيا موافقتهما على منع إيران امتلاك السلاح النووي، ولكنهما تتخذان موقفاً ثابتاً من احتمالات نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط. رفض التصعيد باتجاه الحرب يتعلق أولاً بعلاقات التحالف الإيرانية مع الصين وروسيا، وثانياً بما قد تؤدي إليه الحرب من الإضرار بالمصالح الروسية والصينية الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وثالثاً بالقلق الروسي والصيني المتزايد من محاولات الزحف الأمريكي الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية. العامل الروسي ـ الصيني يتفاعل أيضاً بطريقة معاكسة في تأثيره على الموقف الأورو ـ أمريكي. فمن أفغانستان إلى فلسطين إلى العراق، ثمة عدد من المؤشرات على ان روسيا عادت لتلعب دوراً نشطاً في الشرق الأوسط؛ وإن نظرنا إلى المصالح الصينية الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والطاقة فقط، فإن الصين لن تتخلف بعيداً عن خطى حليفها الروسي. وليس هناك في أوروبا ولا الولايات المتحدة من يريد رؤية روسيا والصين تحققان المزيد من المكاسب في الشرق الأوسط على حساب الفشل الدبلوماسي الغربي.

تشكل إيران بالطبع الجانب الآخر الرئيسي في هذه الأزمة؛ إذ ما لم تكن إيران على استعداد للتعامل مع العرض الأورو ـ أمريكي الجديد، فإن الدبلوماسية ستصل إلى طريق مسدود على كل الأحوال. ومن الواضح ان الموقف الإيراني أكثر مرونة واستعداداً للتفاوض مما يفهم أحياناً من تصريحات الرئيس أحمدي نجاد ووزير خارجيته. ولكن المرونة الإيرانية ذات سقف وليست مطلقة. ما يمكن فهمه من السياسة الإيرانية، ان طهران على استعداد لتقديم ضمانات سياسية وعملية (بما في ذلك القبول بنظام دقيق للمراقبة) للمحافظة على الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ولكن الإيرانيين، حتى الآن على الأقل، يرفضون التخلي الكامل عن برنامج التخصيب، الذي يعتبرونه حقاً تكفله المعاهدات الدولية. وهنا، ربما، ستكون عقدة التفاوض. فإن كان الطلب الأمريكي بتعليق عملية التخصيب هو طلب يتعلق بفترة المفاوضات، وأن المفاوضات ذاتها ستتمحور حول طلب التخلي الكامل عن العملية مقابل حزمة من الحوافز السياسية والاقتصادية والتقنية، فالأرجح ان العملية الدبلوماسية في هذه المرحلة لن تصل إلى شيء ملموس. ولكن هناك من يتوقع ان يلجأ المفاوضون الأوروبيون والأمريكيون إلى حل وسط، يرحل الأزمة إلى المستقبل، مثل مطالبة إيران بتعليق عملية التخصيب لعدة سنوات قادمة، يجري خلالها محاولة استيعاب الجمهورية الإسلامية في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، كما في النظام الإقليمي الأمني والاستراتيجي. مثل هذا العرض سيصعب ربما على المفاوض الإيراني رفضه، وسيدلل طرحه على سعي أورو ـ أمريكي حقيقي لتجنب الحرب.

المشكلة الكبرى في الملف النووي الإيراني أنه في حقيقته ليس ملفاً أمريكياً ولا أوروبياً؛ إذ حتى لو افترضنا ان الجهود الإيرانية ترمي في جوهرها إلى امتلاك السلاح النووي، فإن القنبلة الإيرانية لن تشكل خطراً يذكر على المصالح الأمريكية والأوروبية. إيران المسلحة نووياً لن تجرؤ على التلويح بالقنبلة في وجه قوى تستطيع بسهولة إيقاع دمار أسطوري بها. الملف الإيراني هو في كليته ملف إسرائيلي؛ ليس لاحتمالات تهديد الدولة العبرية بالسلاح النووي، بل لما لامتلاك التقنية النووية من أثر على الميزان الاستراتيجي الإقليمي، ولما للحالة الإيرانية من أثر على خيارات التوجه نحو اكتساب التقنية النووية لدى دول أخرى في المنطقة، مثل مصر والجزائر وتركيا. ولهذا فإن السباق القادم ليس بين الدبلوماسية الإيرانية والدبلوماسية الأوروبية والأمريكية، بل بين المعسكر الإسرائيلي والمعسكر المخالف له في الدوائر السياسية الغربية. وقد كانت كلمات رئيس الوزراء الإسرائيلي في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين بالغة الدلالة على سعي القيادة الإسرائيلية إلى دفع الموقف الأمريكي نحو شن الحرب على إيران. ولذا فإن كان العرض الأورو ـ أمريكي الجديد يقصد به فعلاً التوصل إلى حل دبلوماسي مرض لكل الأطراف، فهو مؤشر على خسارة المعسكر الإسرائيلي لهذه الجولة من التدافع، وربما كانت خسارته كبيرة بالفعل. أما إن كان المقصود منه كسب الرأي العام الأوروبي والأمريكي، ومن ثم دفع طهران إلى الزاوية برفض الحوافز المقدمة لها، أو القبول بتسوية مهينة، فإن العد العكسي للحرب قد بدأ بالفعل.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

تنازل الحكومات العربية عن حقوق مواطنيها

د. يوسف نور عوض *

■ قبل عدة ايام زار رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود اولمرت مصر والتقى الرئيس حسني مبارك، وقالت وسائل الإعلام المصرية بعد ذلك إن الرئيس مبارك بحث مع رئيس الوزراء الاسرائيلي استئناف المباحثات مع السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. ولا شك ان مدلول هذا الخبر خير، ويعكس الاهتمام المصري بالشأن الفلسطيني بل والعمل على حل المشكلات التي تواجه الفلسطينيين ولكن هل هذه هي الحقيقة؟ وهل يمكن في الظروف الحالية ان تواصل اسرائيل مباحثات مع الطرف الفلسطيني؟

في البداية نقول إنه لم تكن هناك في الاساس مباحثات مع السلطة الفلسطينية، فقد ظلت اسرائيل محاصرة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عدة سنوات قبل أن تقتله وكانت تقول إنه لا يوجد شريك من الجانب الفلسطيني، وعندما جاء محمود عباس بدأنا نسمع خطابا مزدوجا. ففي الوقت الذي تمتدح فيه الإدارة الامريكية محمود عباس فإن الحكومة الإسرائيلية تصر على أنه ليس هناك شريك فلسطيني، وبالفعل ليس هناك شريك فلسطيني يرغب في أن ينفذ ما تريده اسرائيل دون مراعاة للمصالح الفلسطينية. ولكن ما يهمنا في ما حدث في شرم الشيخ هو الموقف المصري الذي بني على اساس خاطىء منذ البداية ذلك أن المأساة الحقيقية في الوقت الحاضر لا ترجع فقط للاحتلال الاسرائيلي بل إلى الموقفين الأردني والمصري، بكون اعتراف مصر والأردن باسرائيل قبل تخليص الحقوق الفلسطينية هو خطأ استراتيجي لأن اسرائيل بعد هذا الإعتراف لم تعد تهمها مواقف الشعب الفلسطيني الذي تعرف أنه لن يجد الدعم من الحكومتين المصرية والأردنية. ومن المؤسف انه في ظل هذا الموقف الواضح تخرج علينا الحكومة المصرية من وقت لآخر بإعلانات تسوق مواقف الهزيمة بما يجملها ويظهرها أمام الرأي العام العربي وكأنها مواقف إيجابية ولا نعفي في الواقع السلطة الفلسطينية ذاتها من المسؤولية، ذلك أن اكبر ورطة دخلت فيها السلطة هي خوض حماس للانتخابات وفوزها بتشكيل حكومة، ذلك أن حماس هي في الاساس حركة تحرير تستهدف استخلاص الحق الفلسطيني من أيدي الإسرائيليين، وبالتالي فإن توجهها لإقامة حكومة فلسطينية في هذه المرحلة هو خطأ استراتيجي، لان فوزها الذي هو تعبير عن غضب الفلسطينيين من السلطة السابقة يمثل إحراجا حقيقيا لها، لانها بعد تشكيل حكومتها اصبح أمامها خياران واضحان، فإما ان تقبل ما يطلبه منها المناصرون لاسرائيل وإما ان تغادر السلطة وتفقد بعد ذلك كثيرا من الدعم لها والخيارات تفضلهما اسرائيل، ولكن حماس تصر على أن تستمر في خطابتها دون ان تتحسب للتحديات الكبرى التي تواجهها وتتخذ موقفا واضحا منها.

ولا شك ان الموقفين اللذين ذكرتهما يقدمان صورة للسياسات الخاطئة في العالم العربي التي تجعل اعداء الامة يسجلون مكاسب على حساب مصالحها في وقت يركز الإعلام العربي على تحسين صورة المسؤولين دون ان ينفذ إلى حقائق المواقف لكي يبصر الشعوب العربية بحقيقة التحديات التي تواجهها الأمة.

ذكرت ذلك لكي أنفذ إلى الموضوع الرئيسي الذي ارغب في الحديث عنه وهو محاكمة تيسير علوني في اسبانيا، فكما يحاول الإعلام العربي أن يلف ويدور حول المشكلات التي تواجهها الأمة فهو أيضا يلف ويدور حول قضية تيسير علوني بالتركيز على المشكلات القانونية والإجرائية التي تواجهها هذه القضية دون النفاذ إلى جوهر المشكلة في العالم العربي. وذلك هو المنهج الذي اضاع كثيرا من القضايا العربية. وحتى نتوقف عند حقيقة مشكلة تيسير علوني يجب أن نقرر في البداية ان انتماء أي فرد لدولة ما يعني في الاساس أن يكون تحت حماية هذه الدولة إذا ما تعرض لاي تهديد يؤثر على حياته وحريته وهناك شواهد كثيرة على ذلك في السلوك الغربي، فقد رأينا من قبل كيف وقفت بريطانيا تناصر مواطنيها الذين حكم عليهم بالإعدام في المملكة العربية السعودية بعد أن قالت السلطات في المملكة انهم اعترفوا بارتكاب جريمة قتل المرضة، ولكن الأدلة السعودية لم تكن كافية لتثني السلطات البريطانية من مواصلة الجهد لتحرير مواطنيها بكونها تعترف أن ذلك هو واجبها قبل اي شيء آخر. وكان ذلك هو ايضا موقف الحكومة البلغارية التي رفضت الحكم على المرضات في ليبيا بسبب حقنهم للاطفال بفيروس الإيدز ونرى الآن بوادر تراجع الحكومة الليبية التي ستنصاع آخر الامر لما هو مطلوب منها، وكانت الحكومة الليبية قد دفعت من قبل تعويضات تقدر بالمليارات لضحايا طائرة لوكربي على الرغم من انها لا تعترف ان لها يدا في تلك الحادثة. هل كان ذلك لدفع الضرر عن نفسها ام لإغلاق الملف دون التوصل إلى الحقيقة الكاملة التي تطالبها الشعوب العربية قبل الشعوب الغربية؟

ولا شك أنه في ظل هذا الواقع لا يستطيع أحد أن يلوم الحكومات الغربية كما لا يستطيع الكثيرون ان يتهموها بحماية المجرمين لأن الكثيرين في العالم العربي لا يثقون في النظم القضائية العربية ويشككون في نظام العدالة الذي خضع له أولئك الأجانب ولكن ذلك لا ينفي أن كثيرا من المحاكمات التي جرت في الولايات المتحدة واسبانيا وألمانيا لم تخضع للمعايير الدولية والإنسانية الصحيحة وعلى الرغم من ذلك لم تتحرك الدول العربية لحماية مواطنيها. ونستطيع أن ننظر إلى عدد المعتقلين العرب في غوانتانامو وهو عدد كبير جدا من المعتقلين، وضعتهم الولايات المتحدة في هذا المعتقل حتى لا يخضعوا للقوانين الأمريكية ونظم العدالة المعروفة وعلى الرغم من ذلك لم تتحرك دولة عربية، للدفاع عن مواطنيها بل تعمل سائر الدول العربية على التعاون مع الولايات المتحدة في هذا الاتجاه وليس لديها مانع في ان تساعد الولايات المتحدة في ان تستمر في ممارستها ضد المواطنين العرب ولا يعني هذا الوضع سوى شيء واحد وهو استهانة الحكومات العربية بحقوق مواطنيها، وليس ذلك مع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة بل مع دول عادية في العالم الغربي مثل اسبانيا كما هو الشأن في قضية الصحافي تيسير علوني الذي حكم عليه بالسجن مدة سبع سنوات ولا يتحدث المدافعون عنه عن شيء سوى اجراءات القضية وعدم توجيه صحيفة اتهام له وأيضا حالته المرضية مع أن القضية في اساسها تدور حول مواقف الدول العربية التي تتهاون في حقوق مواطنيها.

لماذا لم تتحرك سورية على سبيل المثال للدفاع عن حقوق تيسير علوني؟ ولماذا لم تتحرك معها الدول العربية والجامعة العربية؟ ربما قال احدهم إن ذلك وضع طبيعي للدول العربية التي لا تتحرك في مثل هذه المناسبات بل تجدها فرصة لتظهر مزيدا من الإنبطاح أمام الدول الغربية وهو موقف لا تقدره لها الدول الغربية التي تنظر لكثير من الدول العربية نظرة احتقار وذلك أمر لا يهم كثيرا من الحكام العرب الذين يعتقدون أن رضا الولايات المتحدة عنهم أهم لهم من الدفاع عن حقوق مواطنيهم في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة والدول الغربية أن تنازل الدول العربية عن حقوقها وحقوق مواطنيها هو وضع يدعو إلى مزيد من الضغط على هذه الدول واستخلاص كثير من المكاسب منها. وهو وضع أدركته إيران اخيرا ورفضت أن تطرف عينها امام الولايات المتحدة وبالتالي بدأت تحقق كثيرا من المكاسب كما نرى الآن في التنازلات المتتالية من جانب الأمريكيين تجاه الموقف الإيراني.

ويبدو لي أن الأمر قد بلغ منعطفا جديدا وخطيرا وهو ان الشعوب العربية ربما لم يعد أمامها وقت طويل لكي تستمر في لعبة التنازلات هذه ولا بد أن يحدث تغيير، وبالتالي اصبح من الضروري أن تأخذ الشعوب زمام المبادرة ولا يمكن أن تظل الحركات الشعبية في العالم العربي محاصرة بهذا الاسلوب الهزلي بحيث وجدنا قضاة مصر قبل فترة يطلبون من الحكومة أن تفرج عن الصحافيين المعتقلين، وهو موقف يثير الحزن والرثاء لان السلطة القضائية في أي بلد هي سلطة مستقلة وهي التي تفرض المواقف على الحكومة ولكن القضاء في مصر الذي طالما مجدته الحكومة والشعب نجدهما يقفان عاجزين يستجديان موقفا جديدا من الحكومة، فهل يحدث هذا في بلد متقدم؟ وهل نتصور في بلد مثل إنكلترا أن يستجدي القضاء الحكومة؟ هذا بالطبع لن يحدث لأن القضاة في بريطانيا يفرضون مواقفهم على الحكومة وهي لا تقدر أن تقف منهم موقف التحدي.

وما نرمي له من كل ذلك أن نوضح أن الشعوب العربية تواجه تحديات كبيرة في داخل وضع سياسي لم يعد مناسبا لمرحلة تواجه فيها الأمة العربية باسرها تحديات من عالم يتضامن من أجل تحجيم العرب والمسلمين ولا يظهر هؤلاء اي موقف إيجابي من مواقف الصمود بل يستمرون في تقديم التنازلات في طريق ليست له نهاية، والعقبة الحقيقية التي تقف دون تطوير هذا الموقف هو أن الحكومات العربية لم تعد مشغولة بمصالح شعوبها بل مشغولة باستمراريتها التي لن تتحقق إلا بمزيد من التضحيات بمصالح الشعوب العربية.

* كاتب من السودان

مطلوب أخذ قرارين شجاعين

د. علي محمد فخرو

■ دعنا نتذكر مرة أخرى بأن فوائض عائدات البترول العربية الحالية، وعلى الأخص في دول مجلس التعاون، تمثل آخر فرصة تاريخية لاستعمال حقبة البترول كممرٍّ لتنمية حقيقية على المستويين الوطني والقومي. ولما كان العنصر البشري في قلب أية تنمية، ومن أجل تحديد أكثر، فإننا سنتناول الموضوع على مستوى دول مجلس التعاون. في اعتقادي أن هناك خطوتين رئيسيتين يجب اتخاذهما.

أولاً: يصل الإنفاق العسكري على الفرد في دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر ضعف الإنفاق على الفرد في مجال التربية والتعليم والتدريب. ولما كان الإنفاق العسكري في ظروفنا الإقليمية الحالية هو إهدار والإنفاق التعليمي هو إستثمار أساسي في التنمية الوطنية والعربية المنشودة فان منطق الأولويات يستدعي أن تنقلب المعادلة السابقة. ففي خلال خمس سنوات يمكن أن تصبح نسبة الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي على التعليم 9 % في مقابل هبوط نسبة ماينفق على النشاط العسكري إلى 4 %. ولأسباب لاحصر لها لن يؤدي هذا القرار إلى تدهور في أمن المنطقة خصوصاً إذا رافقته خطوات سياسية حكيمة في الداخل ومع دول الجوار الشقيقة في العروبة والإسلام.

هذا الوضع المالي الممتاز الذي سيتوفر لحقل التعليم والتدريب يمكن أن يحقق خطوات بالغة الأهمية. هناك إمكانية تحقيق كل الخطوات المطلوبة لتمهين مهنة التعليم لتصبح مهنة رفيعة المستوى كمهن الطب أو الهندسة أو أفضل منها. وستكون الحصيلة معلماً مهنياً مثقفاً قضى خمس سنوات على الأقل في تعليم جامعي يغطي اختصاصه وتثقيفه ثقافة عامه عالية وسنتين في تدريب مهني جاد ورصين. هذا المعلم سيكون مؤهلاً بحق وبجدارة لإستلام راتب عال لايقل عن راتب شريحة العشرة في المائة الأعلى من موظفي الحكومة. إن هذه الخطوة ستسهل، بل وستضمن، تنفيذ كل الإصلاحات الجذرية التحديثية في حقل التربية والتعليم، إذ بمعلم من هذا الطراز فقط سيمكن الاستفادة من كل إصلاح وتغيير لتخريج متعلمين قادرين على الإنتاج والإبداع والمبادرة والإلتزام والتعلم مدى الحياة وفهم العصر بعمق، والذي تحتاجه التنمية النهضوية. وهناك بالطبع إمكانية تأسيس جامعات رفيعة المستوى تستوعب ما لايقل عن ثلثي خريجي الثانويات وتخرج عناصر عالية التأهيل وتقوم بأبحاث أصيلة، وجميعها مطلوب لأية تنمية شاملة. وهناك بالطبع إمكانيات هائلة لتغييرات كبرى ثقافية وإعلامية.

ثانياً: لكن ذلك الإعداد الممتاز للعنصر البشري الوطني في دول الخليج من أجل الإنتقال من الوضع الريّعي المتخلف والإقتصاد الاستهلاكي غير المنتج والعبث بالسيولة المالية سيحتاج إلى أن تصاحبه عمالة تردفه من خارج المنطقة. هنا سنحتاج إلى قرار سياسي شجاع آخر يخرجنا من ورطة الازدياد الهائل في أعداد العمالة الأجنبية غير العربية والتي تهدد استقرار وعروبة وإسلام هذه المنطقة في المستقبل المنظور. هذا القرار يتمثل في استجلاب وتدريب وتوطين عمالة عربية تحل محل العمالة غير العربية تدريجياً وتصبح جزءاً دائماً ومتطوراً من عملية التنمية تلك. ولايعقل أبداً ما نراه الآن من استيراد عمالة تتدرب في الخليج وتنمو في قدراتها الفنية ثم تعود لبلادها لأسباب مختلفة. لقد آن الأوان لإختفاء أفكار التوجس والوساوس تجاه العمالة العربية وجعل توطينها كعملية استقرار وإغناء لتنمية بلدان الخليج فيما تبقى من عمر قصير لحقبة البترول وكجزء من استثمار العائدات الجديدة في إفادة وإنهاض الأمة كلها والتي إن لم تساعد على النهوض سنجد أنفسنا في أرض ومحيط اليباب والقحط بعد نضوب البترول.

النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تقول بأن الإقتصاد يقوم على توفر يد عاملة وأدوات إنتاج ومواد أولية. لدينا الآن فرصة ذهبية لإستعمال جزء من الفوائض المالية لتوفير أهم عنصر في تلك المعادلة وهي اليد العاملة المدربة المنتجة المبدعة، مفتاح كل تنمية. فالدولة والمجتمع في دول مجلس التعاون مطالبان لاستعمال السيولة الحالية لتوفير شروط بناء إنسان جديد ولحل إشكالية العمالة الأجنبية الخطرة بضربة واحدة.

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364